

محتويات التقرير

- 3..... 28,000 ما زالوا مهجرين في مراكز جماعية في غزة
- 4..... مخاوف بشأن تأثير وضع قطاع الطاقة الهش في غزة
- 6..... مخاوف بشأن الشتاء الصعب في غزة في ظل الدمار الذي أحدثته الأعمال الحربية في فصل الصيف
- 8..... تقييم مجموعة حماية الطفل في غزة يشير إلى مصاعب شديدة
- 10..... القدس الشرقية: مخاوف بشأن الحماية في ظل تصعيد التوترات
- 12..... مزارعون من شرق محافظة بيت لحم يصلون إلى بساطين الزيتون الخاصة بهم القريبة من المستوطنات الإسرائيلية للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات
- 14..... توسيع الاستيطان حول «محمية طبيعية» أعلنتها إسرائيل
- 16..... قيود جديدة على حرية الوصول إلى تجمع تآثر بالجدار في منطقة القدس

«لا أمل في الاستقرار على المدى البعيد في غزة بدون معالجة الأسباب التي تقف وراء الحرب»

تظل تلبية الاحتياجات الفورية لأولئك الذي تأثروا مباشرة من الأعمال القتالية في تموز/يوليو-آب/أغسطس في قطاع غزة هي التحدي الأكثر إلحاحاً للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشمل المجموعات المعرضة للمخاطر أكثر من 20,000 عائلة منازلهم دمرت أو لحقت بها أضرار شديدة، وهم الآن مهجرون، بالإضافة إلى ما يصل إلى 80,000 عائلة تعيش في منازل تعرضت لدرجات مختلفة من الضرر. وعلى الرغم من التعهدات السخية من المجتمع الدولي والتوصل إلى اتفاقية بشأن آلية مؤقتة لاستيراد مواد البناء المقيدة

إلى غزة، لم يتمكن سوى القليل من العائلات من إعادة بناء منازلهم أو إصلاحها.

وستتدهور بلا شك الأوضاع الصعبة بالفعل لهذه العائلات مع قدوم فصل الشتاء. وأدى إلى تفاقم هذه الأوضاع أزمة الطاقة التي تسيطر منذ فترة طويلة على قطاع غزة، بما في ذلك



تصوير: مائسة أبو غزالة

صلاة الجمعة في شارع في وادي الجوز (القدس الشرقية) بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى المسجد الأقصى للمرتبطة بأعمار المصلين، 26 أيلول/سبتمبر 2014.

أبرز التطورات

- 700,000 لتر من الوقود شهرياً مطلوبة بشكل عاجل للحيلولة دون انهيار الخدمات الأساسية في غزة.
- التدخلات في فصل الشتاء مستمرة في قطاع غزة وتستهدف 60,000 مستفيد مباشرة.
- التوترات في القدس الشرقية في تزايد في سياق مخاوف من تغيير الترتيبات المتعلقة بالوصول إلى حرم المسجد الأقصى.

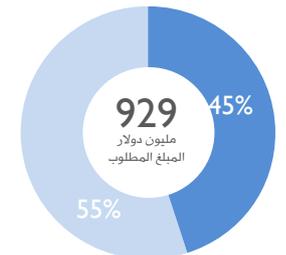
أبرز الأرقام في تشرين الأول/أكتوبر 2014

- 4 مديون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)
- 291 مديون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)
- 50 مبانٍ دُمرت في الضفة الغربية
- 97 مهجرون في الضفة الغربية

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

929 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 45% من التمويل



انقطاع الكهرباء لمدة تصل إلى 18 ساعة في اليوم، والتي تجبر مقدمي الخدمات على الاعتماد بشدة على مولدات احتياطية.¹ وهناك حاجة إلى دعم مالي عاجل لشراء 700,000 لتر من الوقود شهرياً على الأقل لتشغيل هذه المولدات وتمكينها من تشغيل معظم المنشآت الحيوية في قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والمرافق البلدية أثناء أشهر الشتاء.

بدأت الوكالات الإنسانية تنفيذ مجموعة من الاستجابات لتخفيف تأثير الأمطار ودرجات الحرارة المنخفضة. وتشمل هذه الاستجابات توزيع الأغذية والحشايا والأفرخ البلاستيكية والمدفئات واسطوانات الغاز على المهجرين أو الذين يعيشون في منازل لحقت بها أضرار أو يعيشون في ملاجئ مؤقتة. ويجري القيام بأعمال أخرى لتحسين قدرة مقدمي الخدمات والعائلات المعرضة لمخاطر كبيرة لمنع الفيضانات المحلية أو الاستجابة لها. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحسين ظروف المعيشة والاستعداد لنحو 28,000 مهجر تستضيفهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في منشآتها، قدمت الوكالة نظاماً جديداً للإدارة يعزز الخدمات القائمة ويطبق معايير الحماية ويحقق المشاركة الفعالة للمستفيدين، ضمن سمات أخرى.

وكان الدافع الرئيسي للتوتر في الضفة الغربية هو المخاوف السائدة بين الفلسطينيين من المزيد من التآكل للوضع القائم بخصوص ترتيبات الوصول إلى المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة. وانعكست هذه التوترات في تكرار الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية وشدتها والهجمات الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين وتزايد الاعتقالات وهدم المنازل على أيدي السلطات الإسرائيلية. وهناك مخاوف جادة بشأن تصعيد أكبر محتمل في مناطق أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة.

من المخاوف الأخرى في الضفة الغربية التي جرى تسليط الضوء عليها في هذه النشرة الأنشطة الاستيطانية في منطقة تابعة لمحافظة قلقيلية التي جرى تخصيصها كـ«محمية طبيعية» (وادي قانا)؛ وتشديد القيود على حرية الوصول إلى قرية فلسطينية في «جانب القدس» من الجدار (بيت إكسا).

وعلى الجانب الإيجابي، تشير تقارير أولية إلى أن موسم قطف الزيتون السنوي الذي يبدأ رسمياً هذا الشهر، حدث دون فترات انقطاع كبيرة وكان هناك تراجع كبير في حوادث التخريب على أيدي المستوطنين الإسرائيليين ضد أشجار الزيتون مقارنة بالسنوات السابقة. وفي إحدى الحالات، سمح لمزارعين فلسطينيين من عدة قرى في شرق محافظة بيت لحم بالوصول إلى بساتين الزيتون الخاصة بهم المتاخمة لمستوطنات إسرائيلية لأول مرة منذ ما يزيد على عشر سنوات بموجب «نظام التنسيق المسبق».

في تقريره إلى مجلس الأمن في يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر، أطلع الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الأعضاء على بعض الملاحظات التي من آخر زيارة له في قطاع غزة، وبدأ قائلاً «ما كان لشيء أن يهينني لما شاهدت». وأبدى قلقه بشكل خاص من بناء المستوطنات في القدس الشرقية ومن «التحركات الأحادية ومن القيود والاستفزازات في الأماكن المقدسة في القدس». وخلص الأمين العام إلى أنه: «لا أمل لاستقرار طويل الأجل في غزة بدون معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع: إنهاء الاحتلال الذي استمر طويلاً لما يقرب من نصف قرن والإنهاء الكامل للحصار المفروض على قطاع غزة والمعالجة الفعالة للمخاوف الأمنية الإسرائيلية القائمة منذ فترة طويلة».

كان الدافع الرئيسي للتوتر في الضفة الغربية هو المخاوف السائدة بين الفلسطينيين من المزيد من التآكل للوضع القائم بخصوص ترتيبات الوصول إلى المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة.

الأونروا تطلق نظاماً جديداً للإدارة لتلبية احتياجات المهجرين بشكل أفضل



عدد العائلات المهجرة أثناء أحدث حرب في غزة ليس له مثيل من قبل. وتقدر الأونروا أن منازل ما يقرب من 90,000 لاجئ إما أنها تعرضت لأضرار أو دمرت. وبينما تمكنت بعض العائلات من العثور على ملجأ لدى أقارب أو أصدقاء، لا يزال هناك ما يقرب من 28,000 يقيمون في 18 مدرسة تابعة للأونروا بموجب مفهوم المراكز الجماعية الجديد الذي وضعته الوكالة.² وأكثر من نصف هؤلاء السكان أطفال – حوالي 7,000 فتاة و7,500 صبي وأكثر من 6,500 امرأة.

وتوقعت الأونروا قبل بدء الحرب، واستناداً إلى الأنماط التاريخية، استقبال ما يتراوح بين 35,000 و50,000 مهجر في منشأتها لعدد من الأيام أثناء أي تصعيد عسكري. وفي الواقع، استخدمت في ذروة العمليات القتالية، 91 مدرسة وملجأ تابعة للأونروا لإيواء واستضافة ما يقرب من 300 ألف شخص. وغادر معظمهم منازلهم دون أمتعة شخصية أو متعلقات عائلية وكانوا يفتقرون إلى أي دخل يؤمن لهم احتياجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من استمرار وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 26 آب/أغسطس، لم تتراجع أعداد النازحين في المدارس التابعة للأونروا عن 50,000 حتى التاسع من تشرين الأول/أكتوبر. ويتراجع العدد تدريجياً مع عثور العائلات على ملجأ بديل لدى عائلات أو أصدقاء وبدأت في إصلاح أو إعادة بناء منازلهم المدمرة.

وأنشأت الأونروا وحدة إدارة المراكز الجماعية من أجل تحسين تلبية احتياجات النازحين في المراكز الجماعية وتحسين نوعية حياتهم وكرامتهم واستعدادهم للمستقبل. وتعمل وحدة الإدارة من مدينة غزة وتتألف من مدير الوحدة وخمسة مسؤولين عن العمليات وثلاثة أطقم للدعم. هذا بالإضافة إلى مكونات تشغيلية لمراكز الإيواء التابعة للأونروا القائمة سلفاً، بما في ذلك مدير مخصص وفريق رعاية صغير في كل مركز جماعي، بالإضافة إلى فريق طبي يتألف من طبيب وأحد أفراد التمريض ونقاط تجميع طبية.

وساعدت مشاركة المقيمين في المركز الجماعي في اتخاذ القرار على تنفيذ المبادرات المهمة مثل لجان النظافة والمياه التي يقودها المهجرون. ومن الجوانب الحيوية أيضاً تقديم أنشطة ترويحية والدعم النفسي للأطفال. وتقدم حصص غذائية يومية للسكان بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي وترسل الأونروا والبلديات والمتعاقدين المياه إلى المراكز الجماعية بشاحنات. ومع اقتراب فصل الشتاء، فإن التحديات التي تواجهها وحدة إدارة المراكز الجماعية، هي التأكد من أن جميع المهجرين لديهم ما يكفي من ملابس التدفئة والأسرة والغذاء والمياه.

ومن بين المبادرات الأخرى التي تنفذها وحدة إدارة المركز الجماعي وضع القواعد الإرشادية للحماية بخصوص قضايا مثل تسجيل المهجرين الجدد، مع النظر إلى أوجه الضعف والوصول إلى المنشآت والخدمات ومنع حدوث العنف.

عائلة في مركز جماعي تابع للأونروا في انتظار إعادة بناء منزلها



عفاف واثنان من أبنائها التسعة في المركز الجماعي التابع للأونروا.

اضطر عون وعفاف أبو عجوة، هما وأبناؤهما السبعة وبناتهما (تتراوح أعمارهم بين 11 عاماً و22 عاماً)، إلى إخلاء منزلهم في حي الشجاعية في شرق مدينة غزة، الذي لحقت به أضرار شديدة في منتصف تموز/يوليو. ولجئوا إلى مركز إيواء تابع للأونروا في مدرسة حي الدرج.

وإزدادت المحنة المروعة سوءاً عندما أدركت العائلة أن ابنها، عماد، مفقود. قالت عفاف البالغة من العمر 42 عاماً «لم استطع النوم أو الأكل؛ عندما أدركت أننا تركنا ابناً خلفنا في المنزل المهدم». ومضت تقول «اغتنت أنا وزوجي فرصة أول هبة إنسانية واقتربنا من المنزل للبحث عنه. ووجدناه على قيد الحياة تحت الأنقاض، مرعوباً لكن لم يصبه أذى.»

وعندما أعلن وقف إطلاق النار في 26 آب/أغسطس، لم يكن للعائلة منزل لتعود إليه. وتأثرت كذلك وظيفة عون كسائق حافلة في روضة أطفال لأن أضراراً لا يمكن إصلاحها لحقت بالحافلة.

وانتقلت العائلة إلى مركز جماعي في مدرسة الزيتون الابتدائية «ب» التابعة للأونروا في مطلع أيلول/سبتمبر. وقالت عفاف «الحياة هنا صعبة بالرغم من الدعم والمساعدات التي حصلنا عليها... نتطلع حقيقة للانتقال من هنا وإعادة بناء بيتنا. من الصعب العثور على شقة بالإيجار تستوعب 11 شخصاً.»

وجرى تقييم حجم الضرر الذي لحق بمنزل العائلة وهم الآن في انتظار النتائج. ويتوقعون الحصول عاجلاً على حزمة مساعدات لتدبير مأوى.

” أتمنى لو أن بيتي شيد وأتمنى إنهاء الحصار. أتطلع إلى دراسة الطب في الخارج وأن أصبح طبيباً في المستقبل لمساعدة أهلي في غزة“

محمد أبو عجوة
البالغ من العمر 11 عاماً

وتعمل الأونروا بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستكمال تقييم أماكن الإيواء لكل المنازل التي لحقت بها أضرار أو المدمرة في قطاع غزة. وبدأت الوكالة في تقديم مساعدات نقدية انتقالية للإيواء للعائلات المتضررة، بما في ذلك تلك العائلات التي تقيم في مراكز جماعية. وتقدر الأونروا تكلفة المساعدات النقدية الانتقالية للعائلة الكبيرة لمدة 24 شهراً بحوالي 6,000 دولار أمريكي.

وتسعى الأونروا في الوقت الحالي للحصول على 1.6 مليار دولار للإغاثة الطارئة وأولويات الإعمار في غزة.³

مخاوف بشأن تأثير وضع قطاع الطاقة الهش في غزة

بدون تسليم الوقود الطارئ في الأسابيع القادمة فإن خدمات أساسية قد تتوقف

مازالت محطة توليد كهرباء غزة، بالرغم من الإصلاحات الطارئة للأضرار التي تعرضت لها أثناء العمليات القتالية الأخيرة، مغلقة حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر بسبب نقص الأموال لشراء الوقود. ونتيجة لذلك، ظلت غزة معتمدة بشكل كامل على الكهرباء التي تشتري من إسرائيل، (120 ميجاوات) ومن مصر (30 ميجاوات)؛ وتلبي هذه الكميات أقل من ثلث الطلب المقدر. ومازال انقطاع الكهرباء متواصلاً لفترات طويلة تتألف من دورات، مدة كل منها خمس ساعات من إمداد الكهرباء يليها 12 ساعة من انقطاع الكهرباء. وحتى لو وصلت إمدادات الوقود، فإن محطة توليد كهرباء غزة لا يمكنها استئناف عملياتها إلا بنصف طاقتها الكاملة فقط بسبب الضرر الذي لحق بالمحطة، ولن يتم تخفيف نقص الكهرباء القائم منذ فترة طويلة إلا بقدر محدود.

أحدث التطورات

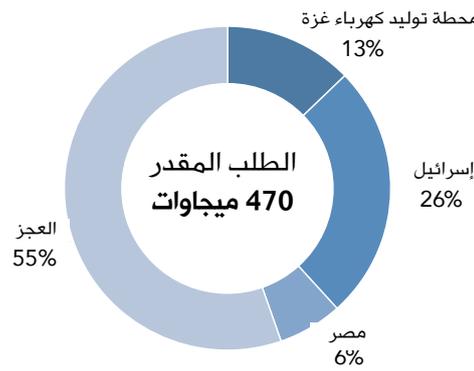
في يوم 11 تشرين الثاني/نوفمبر، جرى تسليم حوالي 350,000 لتر من الوقود ممولة من حكومة دولة قطر إلى محطة توليد كهرباء غزة، مما سمح لها باستئناف العمليات بشكل جزئي وإنتاج نحو 60 ميغاوات، أو حوالي نصف طاقتها الكاملة. وبعد استئناف عمليات محطة كهرباء غزة، جرى تقليص فترات الانقطاع من 18 ساعة إلى 12 ساعة يومياً في المتوسط.

أدى عدم كفاية إمدادات الكهرباء أو الوقود اللازم لتشغيل مضخات المياه والآبار إلى تقليص تقديم المياه لمعظم الأسر بشكل مستمر ومتواتر، مما يزيد من الحاجة إلى تخزين كميات إضافية من المياه.

ويعتمد مقدمو الخدمات بشدة على مولدات احتياطية للحفاظ على المستوى الأدنى من الخدمات الأساسية، رغم أن تشغيلها يتأثر جراء نقص التمويل تماماً مثل محطة توليد كهرباء غزة. وكانت إمدادات الوقود الطارئة التي يقدمها المجتمع الدولي لخدمات الصحة الأساسية التي تنقذ الحياة ومجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة والمنشآت البلدية، مستمرة منذ كانون الأول/ديسمبر 2013 وحالت دون انهيار هذه الخدمات.⁴ وتقدر متطلبات الوقود الطارئة لأشهر الشتاء القادمة لهذه القطاعات الثلاثة بما يتراوح بين 700,000 ومليون لتر من الوقود شهرياً، استناداً إلى مستوى تشغيل محطة كهرباء غزة. وانتهت الشحنات الحالية من إمدادات الوقود الطارئة الممولة من البنك الإسلامي للتنمية. وبالرغم من أنه كان من المتوقع أن يستمر التمويل حتى نهاية عام

2014، إلا أن احتياجات الوقود المتزايدة خلال أزمة تموز/يوليو-آب/أغسطس استنفدت الإمداد قبل الأوان. ويواجه جميع مقدمو الخدمات صعوبات في صيانة مولداتهم بسبب الإفراط في الاستخدام ونقص قطع الغيار.

الطلب على الكهرباء والإمدادات



إسرائيل 26%، وإفراط في استخدام ونقص قطع الغيار. وانقطاع الكهرباء لفترات طويلة والقيود المفروضة على المولدات الاحتياطية قوضا بشدة تقديم الخدمات الأساسية في جميع القطاعات. وتشمل آليات التكيف المشتركة التي طبقتها جميع المستشفيات في غزة تأجيل جميع العمليات الجراحية غير العاجلة والعمليات الجراحية الاختيارية؛ وتزايد إحالة المرضى إلى خارج غزة؛ خصوصاً بالنسبة للأمراض المزمنة؛ وإخراج المرضى من المستشفيات قبل إتمام الشفاء؛ وتقليص أو إلغاء الخدمات التكميلية مثل التنظيف وتقديم الطعام. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في غزة، فإن حوالي 300 جهاز أو معدة طبية في المستشفيات تعرضت لأضرار وتوقفت عن العمل في الأشهر القليلة الماضية.

وأدى عدم كفاية إمدادات الكهرباء أو الوقود اللازم لتشغيل مضخات المياه والآبار إلى تقليص تقديم المياه بشكل مستمر ومتواتر لمعظم الأسر، مما يزيد من الحاجة إلى تخزين كميات إضافية من المياه ويؤثر على معايير النظافة. واختصرت محطات مياه الصرف الصحي دورات المعالجة مما يزيد من مستوى تلوث مياه الصرف الصحي المعالجة بشكل جزئي التي جرى صرفها في البحر. ولا يزال هناك خطر مستمر لعودة مياه الصرف الصحي للفيضان في الشوارع حول محطات الضخ، خصوصاً في المناطق المنخفضة. كذلك أُجبر نقص الوقود للمركبات البلدية على تقليص عمليات جمع القمامة من الشوارع إلى حد كبير مما يزيد من المخاطر الإضافية على الصحة العامة.⁵

وانقطاع الكهرباء له تأثير سلبي على البيئة التعليمية، في المدرسة وفي البيت. فالغرف الصفية المظلمة تضعف تركيز الطلبة وصوت المولدات والدخان والرائحة المنبعثة منها، حيثما حلت، تضيف إلى أسباب عدم التركيز. ولا يمكن تخزين الطعام في مقاصف المدارس في ثلاجات، بينما يؤدي انقطاع المياه إلى مراحض قدرة ونقص المياه لغسل اليدين.

كذلك، يقوض نقص الوقود والزيادات في أسعار الوقود المرتبطة به مصادر كسب العيش الزراعية. ويعتمد صيادو الأسماك والمزارعون ومربو الدواجن على الوقود لتشغيل المركبات

خلفية

أصبحت غزة، طوال السنوات القليلة الماضية، تعتمد على الوقود المصري المدعوم المهرب. وكان يجري جلب مليون لتر من الوقود يومياً إلى غزة عن طريق الأنفاق، حتى تموز/ يوليو 2013، عندما توقفت أنشطة الأنفاق. وأغلقت محطة توليد كهرباء غزة في أول تشرين الثاني/نوفمبر 2013، عندما نفذ مخزونها من الوقود، لتبدأ واحدة من أسوأ أزمات الطاقة في قطاع غزة في السنوات القليلة الماضية. واستأنفت محطة كهرباء غزة عملياتها في 15 كانون الأول/ديسمبر، لكنها ظلت معرضة للتأثر بإغلاق معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) مع إسرائيل واضطرت إلى تقليص عملياتها أو تعليقها خلال عام 2014.

وسفن الصيد والمعدات الضرورية لري الأرض وإضاءة حظائر الدواجن وتدفئتها. ومن المرجح أن تؤدي الحرب والأمطار غير المواتية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء، خصوصاً الخضروات الطازجة. ويؤثر نقص الوقود كذلك على تبريد المنتجات وفقس البيض والآلات المستخدمة في مزارع الماشية والدواجن والأسماك.

وبينما يعد تقديم إمداد الوقود الطارئ، لكل من محطة توليد كهرباء غزة والخدمات الحيوية، حيوياً للتخفيف من آثار الأزمة، تظل هناك حاجة عاجلة للحلول متوسطة الأجل والحلول على المدى الأبعد. ومن بين البدائل شراء كميات إضافية من الكهرباء من

إسرائيل،⁶ وتحويل محطة توليد كهرباء غزة من محطة تعمل بالوقود إلى محطة تعمل بالغاز.⁷ ويجري في الوقت الراهن تطبيق حلول بديلة للطاقة على نطاق صغير (معظمها في مجال الطاقة الشمسية)، في المدارس التابعة للأونروا على سبيل المثال، لكن لم يجر بعد تقييم حلول الطاقة البديلة الممكنة على نطاق كبير. وعلى المدى الطويل، يجب دمج غزة في شبكة إقليمية تربطها بمصر وبالمنطقة الأوسع.

مخاوف بشأن الشتاء الصعب في غزة في ظل الدمار الذي أحدثته الأعمال الحربية في فصل الصيف

يجري وضع خطط فصل الشتاء لتخفيف الآثار

يخشى المسؤولون الفلسطينيون أن تؤدي أشهر الشتاء إلى تفاقم الوضع الإنساني في غزة وأن تؤدي إلى تدهور بنيتها التحتية الهشة. وجرى أثناء الحرب تدمير نحو 20,000 منزل أو أصبحت غير صالحة للسكن ولا يزال أكثر من 28,000 شخص مهجرين في ملاجئ (أنظر القسم الخاص بالمراكز الجماعية التابعة للأونروا) بينما يقيم كثير من الأشخاص الآخرين لدى عائلات مضيضة.

وفي الشتاء الماضي، اضطر 10,000 شخص إلى إخلاء منازلهم وتعرضت آلاف الدفيئات الزراعية والمحاصيل للأضرار عندما أصابت الفيضانات قطاع غزة نتيجة العواصف الرعدية القوية وأربعة أيام من الأمطار الغزيرة.⁸

ويجري الآن وضع خطط استجابة لتخفيف الأثر المحتمل للأمطار ودرجات الحرارة المنخفضة و/أو يجري تنفيذها على أيدي وكالات الإغاثة الإنسانية المشاركة في مجموعة الإيواء والمساعدات غير الغذائية وكذلك مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة.

مجموعة الإيواء والمساعدات غير الغذائية

يعد الاستعداد لفصل الشتاء أولوية رئيسية لمجموعة الإيواء. والعائلات المتضررة من العمليات القتالية التي وقعت في الصيف غير مجهزة بشكل خاص للموسم الشتوي القادم وتحتاج إلى دعم عاجل للحيلولة دون مزيد من تدهور الظروف المعيشية. وهذا يشمل الذين يعيشون في منازل تعرضت لأضرار أو في ملاجئ مؤقتة مع عائلات مضيضة أو في البيوت الجاهزة. والهدف الرئيسي

ساهم في هذا القسم مجلس اللاجئين النرويجي لصالح مجموعة المأوى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لصالح مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة

لأعضاء مجموعة الإيواء هو ضمان درجات حرارة ملائمة لكل من الأفراد والمباني.

وتستعد الوكالات بشكل جماعي بالمخزون من المساعدات غير الغذائية، بما في ذلك الأغذية والحشايا والنايلون والمدفئات واسطوانات الغاز. والهدف الحالي لأعضاء مجموعة التدفئة هو تغطية احتياجات 60,000 عائلة بمثل هذه المواد، بعضها جرى تسليمه بالفعل. وشراء بعض هذه المواد غير المتاحة في غزة تطلب جهوداً مكثفة وأدى إلى تأخيرات.

وبينما يوفر النايلون درجة ما من العزل للغرف، فإن إعادة البناء يمكنها أن تضمن درجات حرارة أكثر ملائمة بكثير، وتحسين الخصوصية والحماية. ولكن لم تبدأ بعد أعمال إعادة البناء واسعة النطاق بسبب محدودية توافر مواد البناء. بينما بدأت في تشرين الأول/أكتوبر، آلية إعادة البناء المؤقتة في غزة التي تسمح باستيراد مواد البناء من خلال تجار مصرح لهم وبيعها للأفراد والمؤسسات التي جرى تقييم مبانيتها،⁹ سرعة التنفيذ بطيئة وعدد العائلات القادرة على شراء مواد البناء قليل للغاية.

ووزعت المجموعة كذلك معلومات عن الإجراءات المختلفة التي يمكن للناس أن تطبقها للاستعداد والتخفيف من آثار الأحوال الجوية. وهذا المنشور متاح (باللغتين الإنجليزية والعربية) على الموقع الإلكتروني للمجموعة (www.ShelterPalestine.org).

المياه والصرف الصحي

زادت الأضرار التي تعرضت لها البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة خلال الأعمال القتالية الأخيرة من مخاطر الفيضان حول محطات ضخ مياه الصرف/مياه الأمطار التي أصابها الضرر، خصوصاً أن قنوات التصريف في بعض الأحياء مسدودة. والضرر الذي لحق بالبنية التحتية لخطوط الكهرباء أدى إلى تزايد الاعتماد على المولدات التي تعمل بالوقود، مما يترك الخدمات القائمة معرضة لكل من نقص الوقود والأعطال الناتجة عن الاستخدام المتزايد (أنظر القسم

”إن موسماً بارداً ينبئ بكارثة إنسانية جديدة. لا يزال الكثير من أنابيب الصرف الصحي وشبكات المياه مدفوناً تحت الأنقاض. وأسوأ ما قد يحدث هذا الشتاء اختلاط مياه الصرف الصحي المحتجزة تحت الأنقاض بمياه المطر وأن تغرق البيوت في مدينة غزة.“

ممثل من سلطة المياه في مدينة غزة

الخاص بأزمة الطاقة). وبينما يستمر إصلاح الطوارئ وإعادة البناء الواسعة النطاق للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة، أدى التأخير في دخول المواد الخام والمعدات إلى إعاقة التقدم في أعمال البناء والإصلاح.

واجتمع الشركاء في مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة مع ممثلين من مصلحة مياه بلديات الساحل في غزة ومقدمي الخدمات الآخرين لتحديد أنشطة منع الفيضان المحتمل والدعم ومناقشتها وتنفيذها. وشكلت هذه المناقشات الأساس لمنع خطر فيضان مياه الشتاء ومحور الاستجابة في خطة الاستجابة الإستراتيجية لمجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في قطاع غزة، إلى جانب عمليات التدخل الطارئة المستمرة لضمان الخدمات الأساسية للعائلات في المناطق المتضررة من الحرب والمهجرين داخليا/العائلات المضيفة. وتهدف الاستجابة لموسم الشتاء إلى ضمان أن يتمكن مقدمو الخدمات من منع فيضان المياه لأسباب محلية والاستجابة لهذه الفيضانات بتوفير المعدات والإمدادات الأساسية، بما في ذلك قطع الغيار والوقود. وتضمن كذلك دعم إجراءات المنع البسيطة للعائلات المتضررة من الفيضان. ولدعم مصلحة مياه بلديات الساحل، قامت إحدى المنظمات، وهي منظمة العمل ضد الجوع، بوضع خريطة تفصيلية لمخاطر الفيضان القائمة في محافظات جنوب قطاع غزة الثلاث، وتأمل أن يجري توسيع هذا للمحافظات الشمالية الثلاث من خلال خطة الاستجابة الإستراتيجية.

تقييم مجموعة حماية الطفل في غزة يشير إلى مصاعب شديدة

425,000 طفل في غزة يحتاجون إلى دعم نفسي عاجل وإلى دعم لحماية الطفل

يحتاج ما يقرب من 425,000 طفل في غزة إلى دعم نفسي عاجل وإلى دعم لحماية الطفل في أعقاب العملية العسكرية التي وقعت هذا الصيف. وتشمل هذه الحالات ما لا يقل عن 3,373 طفلاً أصيبوا أثناء العمليات القتالية، سيعاني بعضهم من إعاقات دائمة، وأكثر من 1,500 طفل يتما، ومئات الآلاف بيوتهم إما لحقت بها أضرار أو اضطروا للفرار من القتال والانتقال إلى مكان آخر، ومن بينهم عشرات الآلاف لا يزالون مهجرين. ومعظمهم يحتاج إلى دعم عاجل من قطاع حماية الطفل وقطاعات الرعاية الأوسع لاستعادة الإحساس بالعودة إلى الحالة العادية والتعامل مع مستويات حادة من التوتر النفسي والضعف في وقت لا تزال فيه عدة أحياء وقرى في قطاع غزة تعاني من الدمار.

وفي أعقاب الحرب، أجرت مجموعة العمل المعنية بحماية الطفل التي تقودها اليونيسيف تقييماً في أنحاء قطاع غزة لتحديد أولويات التدخل. وبينما لا تزال مقارنة البيانات وتحليلها مستمرين، تكشف النتائج الأولية عن جيل من الأطفال يعاني من حالة فقدان شديدة وصعوبات.

ومن النتائج الأخرى، يشير التقييم إلى ارتفاع في أعمال الاعتداء الجسدي ضد الأطفال داخل

عدد الوفيات بين الأطفال لا يزال في تزايد

قتل 538 طفلاً فلسطينياً على الأقل أثناء الصراع المسلح الذي استمر 50 يوماً في غزة: 341 صبياً و197 فتاة، تتراوح أعمارهم بين أسبوع و17 عاماً. و68 بالمائة منهم في الثانية عشرة من العمر أو أصغر عمراً. ولا يزال عدد القتلى من الأطفال في تزايد من الأطفال المصابين بجروح خطيرة الذين مازالوا يعالجون في المستشفيات بينما لا يزال التحقق من أرقام الحوادث السابقة جارياً.

ساهمت (اليونيسيف) في إعداد هذا القسم

يحتاج الأطفال المتضررون من العمليات القتالية إلى دعم عاجل من قطاع حماية الطفل وقطاعات الرعاية الأوسع. لاستعادة الإحساس بالعودة إلى الحالة العادية والتعامل مع مستويات حادة من التوتر النفسي والضعف.



الصورة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) / تصوير البابا

شيماء في المدرسة.

تعيش شيماء البالغة من العمر عشر سنوات في حي الشجاعية في شرق غزة، وهو حي مكتظ بالسكان تحول الآن إلى مساحة شاسعة من الأنقاض. ويلوح في كل مكان خطر مخلفات الحرب المتفجرة.

وبعد عشرة أيام من بدء الحرب، جرى قصف الحي بالمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون والضربات الجوية، وانتقلت عائلة شيماء إلى شقة جدها في الطابق الأرضي، والتي كان يعتقد أنها مكان أكثر أماناً.

وتتذكر شيماء «في الصباح الباكر، أصبح القصف أقرب»، وكان والدها، عادل، على أريكة في غرفة المعيشة وشقيقها ديما البالغة من العمر عامان، بين ذراعيه، يهزها لتنام، عندما أصابت قذيفة منزل مجاور. وقتلت الشظايا التي اخترقت الجدران عادل وابنته.

تقول شيماء «رأيت عمي يحمل شقيقتي. أدركت أن رأسها قطعت من القصف. لم أنظر إلى جسد أبي لأنني كنت أخشى أن تكون جراحه أسوأ. هرولت بعيداً... لم أعد أستطيع الغناء. أفكر في والدي وشقيقتي اللذين قتلا. وأشعر بالذنب.»

ويزور مستشار نفسي من المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات شيماء بشكل منتظم ويراهها في البيت ويساعدها على التحدث عن تجربتها بهدف تقليل التوتر النفسي الاجتماعي ودعم التحسن والتعافي لديها.

يشير التقييم إلى ارتفاع في أعمال العنف المادي ضد الأطفال داخل عائلاتهم والمجتمعات التي يعيشون فيها، والتي تحدث في سياق التوتر المتزايد الذي يواجهه الوالدان وغيرهم ممن يقدمون الرعاية للأطفال.

النسبة المئوية لمن أجابوا بتحديد هذا الخطر	المخاطر الإنسانية التي تؤثر على الأطفال
49	المخاطر البيئية في البيت وحوله (الكهرباء والصرف الصحي والمخاطر المرتبطة بالحرائق)
36	عدم ملائمة الحصول على الرعاية الطبية
34	العنف المجتمعي
22	العودة للعمليات القتالية
19	العنف الأسري
15	العادات التقليدية المؤذية (الزواج المبكر، وجرائم القتل بسبب الشرف، وإطلاق النار في الاحتفالات)

عائلاتهم والمجتمعات التي يعيشون فيها، والتي تحدث في سياق التوتر المتزايد الذي يواجهه الوالدان وغيرهم ممن يقدمون الرعاية للأطفال. ويدفع بأعداد متزايدة من الأطفال إلى عمالة الأطفال، وفي بعض الحالات في أنشطة شديدة الخطر مثل البحث عن المعادن الخردة. وهذا يعرض الأطفال إلى التعامل مع المتفجرات المتخلفة عن الحرب المنتشرة على نطاق واسع والتي تنتشر الآن في معظم أنحاء غزة. وجرى الإبلاغ عن حالات للاستغلال الجنسي، خصوصاً لدى الفتيات البالغات في الملاجئ وفي المجتمعات المضيفة.

وأفاد كثير من الأطفال أنهم يخشون الذهاب إلى المدرسة والسفر بعيداً عن البيت. ويشيع السلوك العدواني والغضب والإحباط بين الصبية، لاسيما التحرش والعنف ضد الإخوة والأقارب. وجرت ملاحظة التكرار الكبير للبكاء غير العادي والصراخ والتبول اللاإرادي والكوابيس والحزن

العام، خصوصاً بين الفتيات.

وبشكل عام، يؤكد التقييم الحاجة الملحة لتعزيز الشبكات الحالية لحماية الطفل والبروتوكولات الرامية إلى تحديد احتياجات الاستجابة للطفل والتعرف عليها. ومن المهم كذلك التعرف على العائلات الأكثر ضعفاً وفقراً وإعطائها الأولوية عند تقديم الدعم الاقتصادي الاجتماعي والإحالة إلى الخدمات الأساسية من خلال شبكة لإدارة الحالة. وتمكنت اليونيسيف بدعم من صندوق الإغاثة الطارئة المركزي التابع للأمم المتحدة من حشد الشركاء لتنفيذ عدد من آليات التدخل النفسي الاجتماعي التي تستهدف الوصول لنحو 100,000 بحلول أوائل عام 2015.

القدس الشرقية: مخاوف بشأن الحماية في ظل تصعيد التوترات

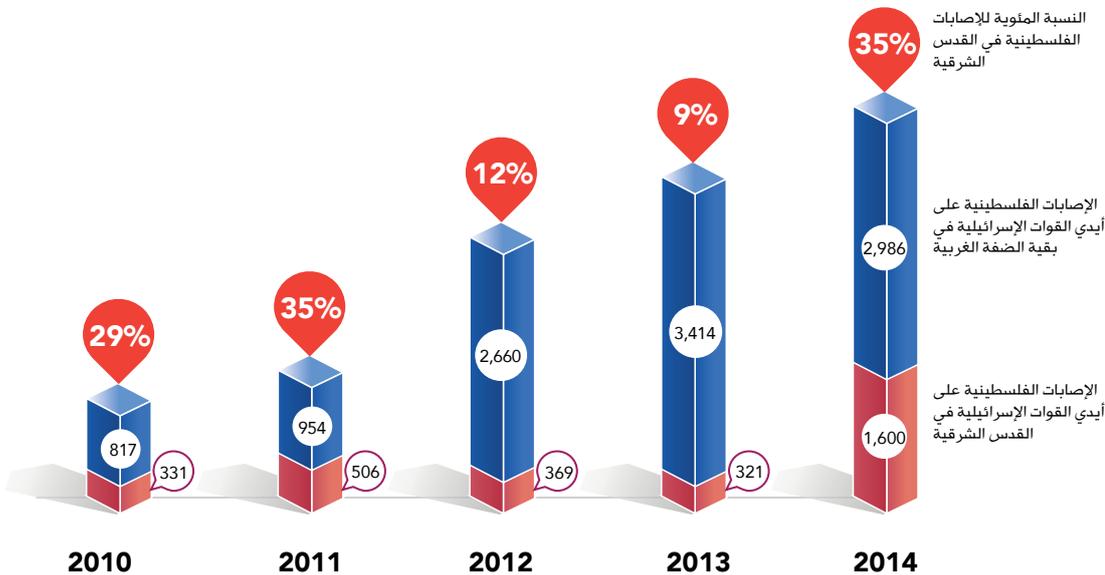
1,600 فلسطيني أصيبوا في الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية إلى الآن في عام 2014

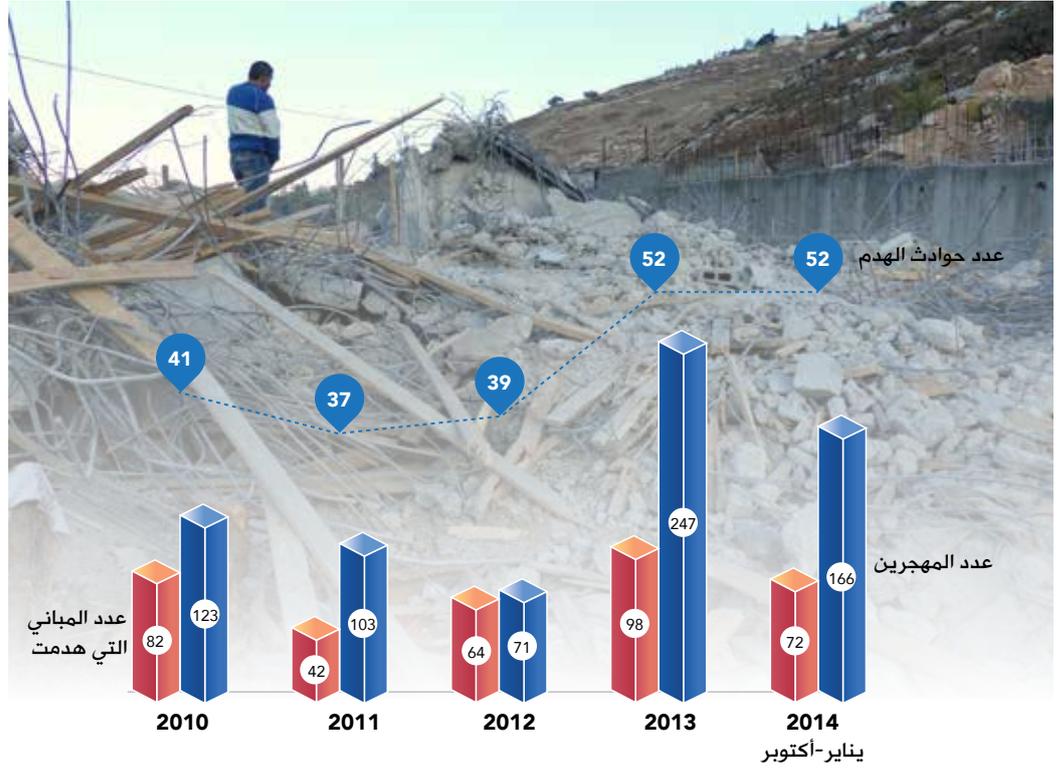
ارتفعت إلى حد كبير مستويات التوتر في القدس الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر، وجاء ذلك متمثلاً في تكرار وشدة الاشتباكات والهجمات العنيفة والاعتقال وهدم المباني. وأثار هذا الاتجاه قلقاً بالغاً وأثار مخاوف من أنه قد يؤدي إلى تصعيد أكبر في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبالرغم من أنه كانت هناك لحظات ذروة سابقة في المواجهات بين فلسطيني القدس الشرقية والقوات الإسرائيلية في وقت سابق من هذا العام، إلا أن التطورات في تشرين الأول/أكتوبر كانت فريدة من عدة جوانب. وبينما كانت الاشتباكات السابقة في عام 2014 في أيام قليلة وحول أحداث محددة، وتركزت على الحدود الخارجية للمدينة (مثل حاجز قلندية)، فإن اشتباكات هذا الشهر، التي أدت إلى 171 مصاباً فلسطينياً، كانت تحدث بشكل يومي تقريباً وامتدت لمعظم الأحياء الفلسطينية. وإجمالاً، قتل فلسطينيان على أيدي القوات الإسرائيلية أثناء احتجاجات واشتباكات (عدا مرتكبي الهجمات ضد الإسرائيليين) منذ بداية عام 2014 (حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر) في القدس الشرقية وأصيب ما يقرب من 1,600 شخص؛ وسجلت معظم الإصابات في تموز/يوليو في أعقاب خطف طفل فلسطيني وقتله. وفي المقابل، لم يكن هناك أي قتلى فلسطينيين في عام 2013 وكان هناك 320 مصاباً.

أحدث التطورات: مقتل سبعة إسرائيليين

في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر، قاد فلسطيني من مخيم شعفاط للاجئين، يشبه أنه عضو في حركة حماس، سيارته في محطة للقطار الخفيف عند الخط الفاصل بين القدس الشرقية والقدس الغربية ثم هاجم المارة بقضيب من الحديد، فقتل شرطي من حرس الحدود وأصاب 12 إسرائيلياً آخرين، بينهم صبي عمره 17 عاماً، توفي متأثراً بجراحه في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر. وقتلت الشرطة الإسرائيلية السائق أثناء الحادث. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، دخل فلسطينيان من القدس الشرقية معبداً يهودياً في القدس الغربية وأطلقا النار وطعنا المصلين هناك، فقتلا أربعة منهم وأصابا 12 آخرين. وقتل المهاجمان وشرطي إسرائيلي أثناء تبادل إطلاق النار الذي أعقب الهجوم.





تزايد دخول النشطاء الإسرائيليين إلى الحرم في السنوات القليلة الماضية من متوسط قدره مرة واحدة كل أسبوعين في عام 2012، إلى مرة كل أربعة أيام في عام 2013، ومرة كل يومين إلى ثلاثة أيام في عام 2014

وكانت هناك أيضاً زيادة كبيرة في العنف الفلسطيني ضد المدنيين الإسرائيليين في المدينة خلال تشرين الأول/أكتوبر. ويشمل هذا العنف حوادث متكررة للرشق بالحجارة وهجوم على أناس عند محطة للقطار الخفيف (ووقع هجوم مماثل في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر)، ومحاولة لاغتيال زعيم جماعة إسرائيلية (وهو أيضاً حاخام) تشن حملة لتوسيع الوصول اليهودي إلى حرم المسجد الأقصى. وقتل ثلاثة إسرائيليين وأصيب ما يقرب من 70 آخرون على أيدي الفلسطينيين في القدس الشرقية والقدس الغربية، منذ بداية عام 2014 (حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر).

وتزايد خلال تشرين الأول/أكتوبر هدم المباني الفلسطينية بدعوى عدم وجود تصريح للبناء. ووفقاً لتقارير إعلامية، أصدر رئيس بلدية القدس تعليمات للمسؤولين مؤخراً بتعزيز «تطبيق» الإجراءات ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية، بما في ذلك هدم المباني التي شيدت بدون تصاريح. والهدف من ذلك الضغط على السكان الفلسطينيين كي يقوموا بمنع الشباب من التظاهر¹⁰ وجرى تسجيل أعلى رقم لعمليات الهدم (23 مبنى) في تشرين الأول/أكتوبر منذ بداية العام، وثاني أعلى رقم بالنسبة للمهجرين (30). ووقعت هذه الحوادث جنباً إلى جنب مع استيلاء مستوطنين إسرائيليين على عقارات في قسمين في حي سلوان وإعلان البيانات الحكومية المختلفة عن توسيع المستوطنات في مناطق أخرى من المدينة.¹¹

وكان المحرك الرئيسي للتوترات أثناء الشهر القلق بين الفلسطينيين لتزايد تآكل الوضع القائم بخصوص الترتيبات المتعلقة بحرية الوصول إلى حرم المسجد الأقصى.¹²

وترتبط هذه المخاوف بالقيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة على وصول المسلمين إلى الحرم، في تزامن مع الوتيرة المتزايدة للنشطاء من اليمين والمستوطنين الذين يدخلون الحرم في تحرك ينظر إليه على أنه عمل استفزازي. وتزايد دخول النشطاء الإسرائيليين إلى الحرم في السنوات القليلة الماضية من متوسط قدره مرة واحدة كل أسبوعين في عام 2012،

يتعارض ضم إسرائيل للقدس الشرقية والمناطق المحيطة بها في الضفة الغربية في عام 1967 مع القانون الدولي.¹⁴ ولا يعترف المجتمع الدولي بالضم، وتعتبر القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعتبر سكانها الفلسطينيين أشخاصاً يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

إلى مرة كل أربعة أيام في عام 2013، ومرة كل يومين إلى ثلاثة أيام في عام 2014. وتشمل القيود المفروضة على المسلمين رفض منح حملة بطاقات هوية الضفة الغربية تصاريح دخول وقيود مرتبطة بالعمر والنوع بالنسبة لحاملي بطاقات هوية القدس الشرقية، وكذلك القيود المفروضة على أساس فردي. وأغلق حرم المسجد الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر ليوم كامل للمرة الأولى منذ عام 1967 واندلعت اشتباكات عنيفة مع القوات الإسرائيلية داخل حرم المسجد الأقصى نفسه. ونفى المسؤولون الإسرائيليون، ومن بينهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أي نوايا رسمية لتغيير الوضع القائم.¹³

وارتفع عدد الأطفال الفلسطينيين الذين اعتقلوا منذ حزيران/يونيو 2014 ارتفاعاً حاداً في سياق التوترات المتزايدة في القدس الشرقية ويظل هذا مصدر تخوف رئيسي، بالإضافة إلى مزاعم عن إساءة معاملة الأطفال المحتجزين. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة بين حزيران/يونيو وآب/أغسطس وحدها، اعتقال حوالي 200 طفل، أو ما يقرب من العدد نفسه في عام 2013 كله.

مزارعون من شرق محافظة بيت لحم يصلون إلى بساتين الزيتون الخاصة بهم القريبة من المستوطنات الإسرائيلية للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات.

أكثر من 90 تجمعاً فلسطينياً في الضفة الغربية تحتاج إلى «تنسيق مسبق مع الجيش الإسرائيلي من أجل الوصول إلى أراضيها المتاخمة للمستوطنات»

سُمح لمزارعين فلسطينيين ينتمون لسبع قبائل بدوية من شرقي بيت لحم بالوصول إلى بساتين الزيتون المملوكة لهم بجوار مستوطنات إسرائيلية للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات، أثناء موسم قطف الزيتون الذي بدأ رسمياً هذا الشهر. ويعيش هؤلاء المزارعون في أماكن قريبة، من بينها مدينة بيت لحم وقرى العقبان والعساكرة ورحمة. ويمتلكون أراضٍ (يقال أن مساحتها حوالي 700 دونم) تقع بجوار مستوطنة نوكديم ومتاخمة للبوئر الاستيطانية إل دافيد وكفار إلداد وسدي بار ومعالي ريهافام الاستيطانية.

وهذه الأرض كانت مزروعة في السابق بأشجار الزيتون والحاصلات الموسمية مثل القمح والشعير وكانت تشكل المصدر الرئيسي لدخل العائلات المالكة. ومنذ بدء الانتفاضة الثانية عام 2000 و هؤلاء المزارعون يخضعون لأعمال عنف وترويع منهجية على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، ثم منعوهم من الوصول إلى هذه المناطق.

وفي أعقاب التدخل القانوني هذا العام من قبل منظمة حاخامات من أجل حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية، أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية عدداً من المساحات المتضررة كمناطق عسكرية مغلقة. ويحظر هذا الإعلان على المستوطنين الإسرائيليين الوصول إلى المنطقة ويلزم مالكي الأرض بالحصول على إذن خاص (يعرف باسم «تنسيق مسبق») لدخول

في أعقاب تدخل قانوني من قبل منظمة غير حكومية إسرائيلية، خصصت الإدارة المدنية الإسرائيلية فترتين للمزارعين من أجل الوصول المنسق في حماية القوات الإسرائيلية.

المنطقة. وفي وقت لاحق، خصصت الإدارة المدنية الإسرائيلية فترتين (29 أيلول/سبتمبر وحتى الثاني من تشرين الأول/أكتوبر والفترة بين 13 و19 تشرين الأول/أكتوبر) للمزارعين من أجل الوصول المنسق في حماية القوات الإسرائيلية.

وتم الوصول وفقاً لما هو مقرر، باستثناء مناسبة واحدة صدرت فيها أوامر للمزارعين بمغادرة المنطقة في وقت مبكر عن الوقت المتفق عليه بعد تهديدات من المستوطنين الإسرائيليين، وفي مناسبة أخرى عندما منع المستوطنون وصول جرار زراعي. وبشكل عام، كانت كمية ونوعية الإنتاج محدودة بشدة حيث لم تكن هناك رعاية للأشجار. ومع ذلك، استغل بعض المزارعون فرصة وجودهم على الأرض وقاموا بحرثها وتجهيزها لزراعة المزيد من الأشجار. وقال سعيد سلامة العساكرة (60 عاماً) من قرية العساكرة «نحن متفائلون لأن المساعدة القانونية ستساعدنا على استعادة أرضنا بالرغم من هجمات المستوطنين وترويعهم.»

نظام التنسيق المسبق

في السنوات القليلة الماضية، كان وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الخاصة داخل الحدود الخارجية للمستوطنات أو في المناطق التي كان فيها عنف المستوطنين وترويعهم متكرراً، خاضعاً لنظام «التنسيق المسبق» هذا. وفرض هذا النظام بغض النظر عن قانونية المستوطنة أو البؤرة الاستيطانية بموجب القانون الإسرائيلي أو قيام المستوطنين بإقامة أسيجة حول الأراضي الفلسطينية الخاصة المحيطة.¹⁵ ويجب على المزارعين تقديم طلباً إلى مكتب تنسيق الاتصال الفلسطيني في منطقتهم، من أجل الحصول على موافقة، مصحوباً بوثائق الملكية ليحيله بدوره إلى مكتب تنسيق الاتصال الإسرائيلي للبت فيه.

وفي بداية موسم حصاد الزيتون الحالي، كان نظام «التنسيق المسبق» مطبق من أجل الوصول إلى الأرض، التي تقع داخل حدود أو بجوار 56 مستوطنة وبؤرة استيطانية إسرائيلية، ويؤثر على المزارعين المقيمين في أكثر من 90 تجمعاً وقرية فلسطينية. وتأجل تطبيق النظام هذا العام لحوالي أسبوعين بسبب العطلات اليهودية. وبغض النظر عن ذلك، تشير التقارير الأولية إلى أن



” نحن متفائلون لأن المساعدة القانونية ستساعدنا على استعادة أرضنا بالرغم من هجمات المستوطنين وترويعهم.“

سعيد سلامة العساكرة (60 عاماً) من قرية العساكرة

النظام كان يعمل بسلاسة، في معظم المناطق، وتمكن المزارعون بشكل عام من الوصول إلى بساتين الزيتون المملوكة لهم في الأوقات المحددة بموجب التنسيق ولم يقع سوى عدد قليل نسبياً من الحوادث.

ومن ناحية أخرى، هناك أدلة على حالات عديدة للمزارعين الذين لم يستفيدوا من الوصول المحدود الذي قدمه نظام التنسيق المسبق السابق، مثل أولئك الذين كانوا يعيشون في التجمعات شرقي بيت لحم قبل التطورات الأخيرة. وتتراوح الأسباب بين غياب الوعي وغياب القدرة على الحصول على المساعدة القانونية والاعتبارات المتعلقة بالتكلفة والفائدة، إلى جانب أسباب أخرى.

وبالرغم من المنافع، هناك بعض أوجه القصور في نظام التنسيق المسبق عند التطبيق ومن حيث المبدأ. وهذا النظام يضع المسؤولية على المزارعين الفلسطينيين في التكيف مع القيود المفروضة على الوصول بدلاً من المستوطنين الإسرائيليين (المتورطين في حالات كثيرة في السلوك العنيف وفي أشكال السلوك الأخرى غير القانونية)، وليس هذا فحسب ولكن أثبت كذلك عدم فعاليته إلى حد كبير في منع الاعتداءات على الأشجار والمحاصيل لأن معظم الاعتداءات تحدث في فترات غير الفترات المخصصة من خلال عملية التنسيق.

والنظام الإسرائيلي المطبق للتحقيق في الشكاوى بخصوص عنف المستوطنين وإتلاف الأشجار المملوكة للفلسطينيين غير فعال إلى حد كبير. ووثقت جماعة يش دين - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان في الفترة بين عام 2005 وأيلول/سبتمبر عام 2014، 246 حادثة أدت فيها الشكاوى المتعلقة بالإتلاف المتعمد للأشجار المثمرة إلى فتح الشرطة للتحقيق. ومن بين هذه التحقيقات، انتهت أربع تحقيقات فقط إلى إصدار لائحة اتهام.¹⁶

توسيع الاستيطان حول «محمية طبيعية» أعلنتها إسرائيل

القيود على حرية الوصول ومضايقات المستوطنين تقوضان مصادر كسب العيش وتؤدي إلى مخاطر التهجير

أثارت الأنشطة الاستيطانية الجديدة في وادي قانا في محافظة قلقيلية مخاوف بسبب تأثيرها المحتمل على المجتمعات الفلسطينية الضعيفة بالفعل. وحددت السلطات الإسرائيلية هذه المنطقة كمحمية طبيعية في الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى فرض قيود شديدة على ملاك الأرض الفلسطينيين الذين يرغبون في استغلال الأرض في الزراعة والرعي. ومنطقة المحمية محاطة من جميع الاتجاهات بعشر مستوطنات إسرائيلية، من بينها موقعان استيطانيان غير مرخصين (إل ماتان وألوني شيلو).

وفي حزيران/يونيو من هذا العام، أودعت الإدارة المدنية الإسرائيلية مخططاً عاماً تفصيلياً لمراجعة الجمهور يستهدف «تقنين» وضع بؤرة إل ماتان الاستيطانية والطريق المؤدي إليها.¹⁷ ونظراً لأن جزءاً من المنطقة التي تشملها الخطة (بما في ذلك بعض المباني القائمة بالفعل) تقع داخل حدود المحمية الطبيعية حيث يحظر البناء، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية أمراً يدخل تعديلاً على حدود المحمية الطبيعية ويستثني المنطقة المقترحة (حوالي 100 دونم).¹⁸

وأعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية في السابق الأرض المخصصة لبؤرة إل ماتان «أراضي دولة» وضمتهما إلى الحدود البلدية لمستوطنة معالي شومرون، لكن القرى الفلسطينية القريبة أعلنت ملكيتها لهذه الأرض وقدمت اعتراضات على الخطة.

ويقع تجمعان رعيان فلسطينيان صغيران (وادي قانا وعرب الخولي) داخل المحمية الطبيعية وبجوارها ويبلغ عدد سكانهما حوالي 85 شخصاً. وهذان التجمعان اللذان أفادت تقارير بأنهما عاشا

أثارت الأنشطة الاستيطانية الجديدة في وادي قانا في محافظة قلقيلية مخاوف بسبب تأثيرها المحتمل على المجتمعات الفلسطينية الضعيفة بالفعل.

في هذه المنطقة منذ أربعينات القرن الماضي، تضرروا بشكل خاص جراء القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى التهجير أو خطر التهجير.

وحسبما يقول ممثلو أحد التجمعين (عرب الخولي)، فإنهم واجهوا في الأشهر القليلة الماضية حوادث متكررة للمضايقات على أيدي مستوطنين مسلحين. ويتورط في هذه الحوادث أيضاً منسوقو أمن من بؤرتي إلماتان ومعالي شومرون الاستيطانيتين اللذين يمنعون الوصول إلى

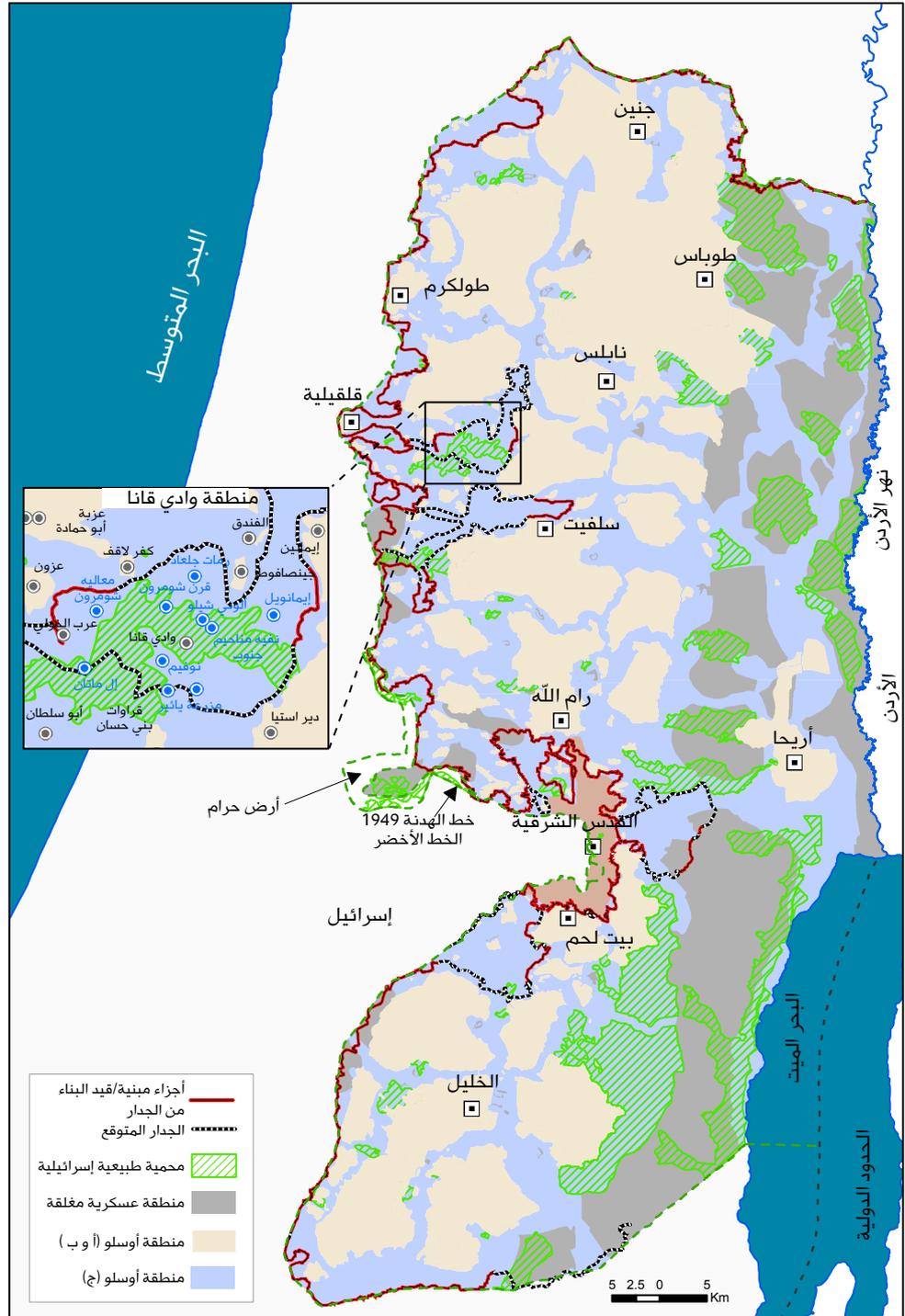
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة

الضفة الغربية: المحميات الطبيعية الإسرائيلية

تشرين الأول/أكتوبر 2014



تأثر تجمعان فلسطينيان في منطقة وادي قانا بشكل خاص بالقيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية في منطقة المحمية الطبيعية الأمر الذي أدى إلى التهجير أو خطر التهجير.



أعلنت السلطات الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال عن 76 منطقة تشغل تقريباً نحو 13 بالمائة من مساحة الضفة الغربية (578,000 دونم تقريباً) «كمحميات طبيعية»، والهدف المعلن هو حماية الطبيعة والحياة البرية في هذه المناطق. وتقع غالبية هذه المحميات على طول غور الأردن والبحر الميت.¹⁹

وتحظر الأوامر العسكرية الإسرائيلية الأعمال التي تؤدي إلى «الإضرار» بالمحميات الطبيعية، بما في ذلك الأعمال التي «تغير الشكل أو الوضع الطبيعي أو إلى الاضطراب المصطنع لمسار التطور الطبيعي (للمحمية الطبيعية).²⁰ وفسرت السلطات الإسرائيلية هذا البند باعتباره حظر شامل على استخدام المناطق المخصصة لأغراض السكن أو الزراعة أو الرعي، باستثناء تلك الاستخدامات التي جرى الاعتراف بها كاستخدامات جارية قبل إعلان المنطقة كمحمية طبيعية.²¹

وتباين التطبيق الفعلي وتفسير هذا البند تبايناً كبيراً بمرور الوقت وفي المناطق المختلفة. وكان التطبيق في بعض محميات غور الأردن أكثر وضوحاً، في السنوات القليلة الماضية، من خلال فرض الغرامات على رعاة الماشية الذين يرعون ماشيتهم في المنطقة.

ولم يجر تطوير سوى أربع مناطق فقط من المناطق المعلنة كمحميات طبيعية من قبل السلطات الإسرائيلية لاستقبال السياح (وجميعها في منطقة البحر الميت).²² وكذلك، يشير تحليل لصورة جوية في عام 2014 للضفة الغربية إلى أن عشرات المستوطنات الإسرائيلية والمواقع الاستيطانية لديها جزء من حدودها الخارجية يتوغل في المناطق المعلنة كمحميات طبيعية.

وحوالي ربع المساحة الإجمالية تقريباً أعلنت في وقت لاحق «منطقة إطلاق نار» للتدريب العسكري، وهي واقعة تشكك في الهدف المعلن لحماية الحياة البرية.

أعلنت السلطات الإسرائيلية، منذ بداية الاحتلال عن 76 منطقة تشغل تقريباً نحو 13 بالمائة من مساحة الضفة الغربية (578,000 دونم تقريباً) «كمحميات طبيعية»، والهدف المعلن هو حماية الطبيعة والحياة البرية في هذه المناطق. وأعلن عن حوالي ربع هذه المناطق في وقت لاحق «منطقة إطلاق نار».

المنطقة عندما يجلب السكان العلف أو المياه لماشيتهم. وأفاد السكان أيضاً بأن الوصول إلى المياه لاستخدامهم المنزلي أو لكسب العيش جرى تقويضه بشدة في الأعوام القليلة الماضية نتيجة لاستخراج مستوطنة معالي شومرون المياه من طبقة المياه الجوفية تحت الأرض، التي تقلص (وفي فترة من السنة تقضي على) تصريف مياه النبع، الذي كان بمثابة مصدر المياه التقليدي للتجمع. وذكر ممثلو التجمع أنه في السنوات الثلاث إلى السنوات الأربع الماضية، غادرت خمس عائلات المنطقة لأنهم لم يستطيعوا توفير سبل العيش للماشية التي يرعونها في هذه المنطقة (حوالي 600 رأس من الأغنام)، وانتقلوا للعيش بالقرب من بلدتي عزون وكفر الثلث.

وأقاد المزارعون الفلسطينيون من المنطقة كذلك أن السلطات الإسرائيلية فرضت مزيد من القيود على زراعة أراضيهم في هذه المنطقة. وأصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في نيسان/ أبريل 2012، أوامر لأخلاء عدد من قطع الأرض المزروعة بما يقرب من 1,400 شجرة زيتون (عمرها ما بين عامين إلى ستة أعوام) مملوكة لمزارعين من قرية دير استيا. وطبقاً للإدارة المدنية الإسرائيلية، فإن هذه الزراعة توسعت داخل منطقة المحمية الطبيعية بدون تصريح. وفي أعقاب حل وسط، تم التوصل إليه في سياق الدعوى القضائية في كانون الثاني/يناير 2014، قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية باقتلاع ومصادرة 1,000 شجرة من هذه الأشجار.

قيود جديدة على حرية الوصول إلى تجمع تآثر بالجدار في منطقة القدس

تعطيل الحصول على الخدمات ومن المتوقع أن تتعرض الحياة العائلية لمزيد من التهجير

تقع قرية بيت إكسا (يبلغ عدد سكانها حوالي 2,000 نسمة) في شمال غرب محافظة القدس. ورغم أن بيت إكسا ليست مدرجة ضمن الحدود البلدية لمنطقة القدس التي ضمتها إسرائيل

في التاسع من تموز/يوليو 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً بشأن الآثار القانونية المترتبة على بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. واعترفت المحكمة لإسرائيل بالحق "في أن تواجه العديد من أعمال العنف العشوائية والمميتة ضد سكانها المدنيين" وبأن "من حقها، بل من واجبها، بأن ترد لحماية حياة مواطنيها. (ولكن)، الإجراءات التي تتخذ يجب مع هذا أن تبقى وفقاً للقانون الدولي المطبق".

وقضت محكمة العدل الدولية بتفكيك الأجزاء من الجدار التي تمر داخل أراضي الضفة الغربية، "بما في ذلك في القدس الشرقية، والتي تنتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. ودعت المحكمة إسرائيل إلى وقف بناء الجدار، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها؛ وتفكيك الأجزاء التي أنجزت بالفعل؛ وإلغاء أو إبطال جميع المواد القانونية والتشريعية الباطلة المتصلة به فوراً".

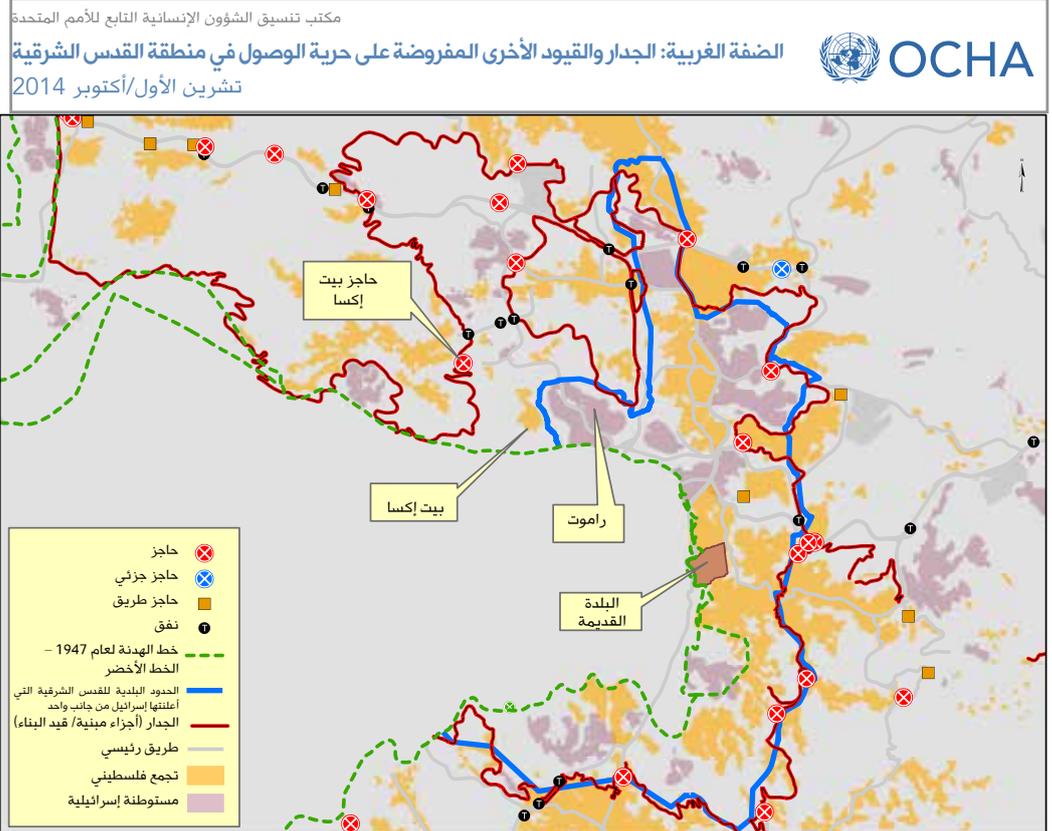
ويصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمناسبة مرور عشر سنوات على صدور الرأي الاستشاري للمحكمة، في تموز/يوليو 2014، سلسلة من المقالات في نشرة مراقب الشؤون الإنسانية لتسليط الضوء على الأثر الإنساني المستمر للجدار.

من جانب واحد في أعقاب حرب عام 1967، إلا أنها احتفظت في البداية بصلاتها التاريخية بالمدينة. وقطعت هذه الصلات منذ أوائل التسعينات عندما بدأت إسرائيل تلزم الفلسطينيين حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية بالحصول على تصاريح لدخول إسرائيل والقدس الشرقية.

وتفاقم الوضع منذ عام 2006 في أعقاب إتمام بناء الجدار الذي ترك بيت إكسا في الجانب الواقع في القدس. وعزلت القرية مادياً عن بقية الضفة الغربية الأوسع بنقطة تفتيش دائمة أقيمت في الجدار مما يقيد حرية الوصول بالنسبة لسكان القرية وبالنسبة لسكان القرى القريبة. وفي الوقت نفسه، لم يظل فقط الحظر المفروض على حرية الوصول إلى المناطق البلدية في القدس سارياً، وإنما أغلق

في عام 2010 الطريق الذي يربط بيت إكسا بالقدس أمام حركة المركبات، مما يجبر حاملي بطاقات هوية القدس على استخدام طريق التفافية طويلة عن طريق حاجز قلندية للسفر بين القرية والقدس الشرقية. وكان تأثير هذه القيود مدمراً فيما يتصل بالعلاقات الاجتماعية وتقديم الخدمات والبناء وتنفيذ المشاريع.

جرى منذ أوائل عام 2014، تشديد قيود دخول الفلسطينيين غير المقيمين في بيت إكسا من حملة بطاقات هوية الضفة الغربية، بما في ذلك التجار ومقدمي الخدمات والأقارب.



انتقل نزار بدران، وهو لاجئ مسجل عمره 50 عاماً، من قرية بدو المجاورة إلى بيت إكسا في عام 2000 مع زوجته وأبنائه الخمسة. وبيت إكسا هي العنوان المسجل على بطاقة هوية نزار، بينما عنوان بقية أفراد عائلته هو بدو. ووفقاً لنزار، فإن العائلة بدأت تواجه مشكلات عند حاجز تفتيش بيت إكسا في بداية عام 2014، عندما رفض الجنود الإسرائيليون دخول زوجته وأبنائه إلى القرية على أساس أن بيت إكسا ليست هي العنوان المسجل على بطاقات الهوية الخاصة بهم. وحصل نزار على خطاب من مجلس قرية بيت إكسا يشهد بأن عائلته تعيش في بيت إكسا. ووفر هذا الخطاب حلاً مؤقتاً حتى تموز/يوليو، عندما توقف الجنود عند الحاجز عن الاعتراف بالخطاب. وحاول نزار باستماتة في عدد من المرات تنسيق وصول أفراد عائلته، بما في ذلك من خلال مكتب تنسيق الاتصال الفلسطيني، دون أن يحرز أي نجاح.

وحاول نزار تغيير العنوان على بطاقات هوية زوجته وأبنائه ليصبح بيت إكسا، لكنه لم ينجح بعد في هذا. وبعد حادث، كاد ابنه أن يقتل فيه عند الحاجز أثناء مشادة مع الجنود عندما رفضوا دخوله، قرر نزار الانتقال إلى قرية بدو مع عائلته، على الأقل بشكل مؤقت. وهم يعيشون في الوقت الحالي في شقة في بدو مملوكة لابن عمه. ويقول نزار إنه يريد الاستمرار في العيش في بيت إكسا وأنه يزور بيته من حين لآخر.

وجرى منذ أوائل عام 2014، تشديد قيود دخول الفلسطينيين غير المقيمين في بيت إكسا من حملة بطاقات هوية الضفة الغربية، بما في ذلك التجار ومقدمي الخدمات والأقارب. وبدأ الجنود على الحاجز، اعتباراً من نيسان/أبريل، يطلبون من كل من الأفراد والمنظمات التي تدخل القرية الحصول على خطاب من مجلس قرية بيت إكسا يبرر تواجدهم أو نشاطهم هناك. وفي تموز/يوليو 2014، أدى اعتصام الفلسطينيين عند الحاجز للاحتجاج على القيود الجديدة إلى الاتفاق على آلية تنسيق بمشاركة مكتب تنسيق الاتصال الفلسطيني في المنطقة. ومع هذا، أفادت تقارير بأن مكتب تنسيق الاتصال الفلسطيني سحب مشاركته بعد استمرار حوادث رفض الوصول.

ووفقاً لرئيس مجلس قروي بيت إكسا السابق، كمال حبابة، فإن الناس كانت تهجر ببطء من القرية منذ عام 2010 وهذا أثر على النشاط الاقتصادي والبناء. «ولأول مرة هذا العام، منع الناس من الوصول إلى بيت إكسا لزيارة الأقارب أثناء رمضان والعيد. وإذا استمر هذا فإن مستقبل القرية سيكون كئيباً حقاً.» ويقدر أن بين 400 و500 شخص من سكان القرية غادروا بيت إكسا منذ بناء الجدار وإغلاق الطريق المؤدي من القرية إلى القدس. وهذا العام، غادر ثلاثة آلاف شخص القرية. (أنظر إطار الخروج من بيت إكسا).²³

1. في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، جرى تسليم حوالي 350,000 لتر من الوقود، ممولة من حكومة دولة قطر إلى محطة توليد كهرباء غزة، الأمر الذي سمح لها بالعمل جزئياً وإنتاج حوالي 60 ميغاوات، وقلص بالتالي فترة انقطاع الكهرباء من 18 ساعة إلى 12 ساعة يومياً في المتوسط.
2. يعاد تعريف المراكز الجماعية بأنها «الأبنية والمباني القائم سلفاً» التي تستخدم للإقامة الجماعية والمشاركة للسكان المهجرين في حالة حدوث حرب أو كارثة طبيعية. «أنظر مجموعة المأوى: UNHCR and IOM Collective Centre guidance»
3. لمزيد من المعلومات عن المناشدة التي أصدرتها الأونروا أنظر: http://www.unrwa.org/sites/default/files/gaza_strategy2014.pdf
4. تألفت الشحنات الأولية من حوالي 200,000 لتر كل شهر، ولكن هذه الكميات زادت خلال عام 2014، واقترب حجمها الإجمالي من حوالي 1.5 مليون لتر أثناء الحرب.
5. لمزيد من المعلومات حول معوقات جمع النفايات الصلبة، أنظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة - مراقب الشؤون الإنسانية، آذار/مارس 2014.
6. وسيطلب هذا أعمال في البنية التحتية من الطرفين وتحسين نظام تحصيل الفواتير من جانب الفلسطينيين.
7. وسيكون من الصعب الحصول على الغاز لمحطة توليد كهرباء غزة في ظل الظروف الراهنة، وبصفة خاصة بسبب المخاوف المتعلقة بالسلامة بخصوص نقل الغاز إلى غزة. واستغلال الغاز من حقول الغاز قبالة ساحل غزة لن يكون مجدياً لخمسة أو سبعة سنوات أخرى.
8. أنظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة - مراقب الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2013.
9. أنظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة - مراقب الشؤون الإنسانية، أيلول/سبتمبر 2014. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_10_27_english.pdf
10. نير حسون، هآرتس، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014
11. للإطلاع على خلفية عن أعمال الهدم وعدم كفاية التخطيط، واستيلاء المستوطنين على الممتلكات في القدس الشرقية، أنظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية، نيسان/أبريل 2011.
12. ووجدت هذه المخاوف صدى لدى حكومة الأردن وهي الوصية على الأماكن المقدسة في القدس الشرقية.
13. هآرتس، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/1.625048>
14. أنظر قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 252 و267 و471 و467 و478.
15. أنظر على سبيل المثال، بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "الحرمان من الوصول"، أيلول/سبتمبر 2008. http://www.btselem.org/sites/default/files2/publication/200809_access_denied_eng.pdf
16. أنظر يش دين - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان، <http://www.yesh-din.org/postview.asp?postid=286>
17. <http://mavat.moin.gov.il/MavatPS/Forms/SV4.aspx?tid=4>
18. حاييم ليفينسون وزافير رينات، هآرتس، 2 تشرين الأول/أكتوبر، 2014.
19. تشمل هذه المناطق مساحات واسعة من الأرض في محافظة بيت لحم التي أعلنت "محميات طبيعية" في إطار مذكرة تفاهم واي ريفر في عام 1998، بقصد تسليمها للسلطة الفلسطينية.
20. الأمر المتعلق بالحفاظ على الطبيعة (رقم 363، 1969).
21. بتسيلم، السلب والاستغلال: السياسة الإسرائيلية في غور الأردن وشمال البحر الميت، 2011.
22. وداي كيلت (عين برات)، وعين فشخة (عينوت تزوكيم) وقمران والقصور الهاشمية
23. ويحدث نزوح مماثل في التجمعات القريبة التي عزلها الجدار. ووفقاً لمجلس قرية النبي صمويل، انتقلت 24 عائلة تضم 125 شخصاً من القرية في السنوات السبع الماضية نتيجة للقيود المفروضة على بناء بيوت جديدة وعلى حرية التنقل والوصول. أنظر "حالة التجمعات التي عزلت في جانب القدس من الجدار، مخاوف بشأن التهجير القسري"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مراقبة الشؤون الإنسانية، آذار/مارس 2014، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_04_29_english.pdf

النسخة الإنجليزية فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_11_26_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).

9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.

10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتسفيدون من المباني المهدامة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات... إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.

12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.

13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية، يستثنى هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).

14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.

16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثنى الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي-الفالسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملة التفيتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون... إلخ. هذه الأرقام تستثنى إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.

2. المدنيين: تشمل أولئك الناس-وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.

3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفالسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.

5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلستينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلستينيين من الأراضي الفلستينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أميين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلستينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.

7. المعتقلين الإداريين: الفلستينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدامة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلستينيون في الأراضي الفلستينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن